الفصل السادس
المملكة المغربية (مراكش)

حكم مراكش خلال القرون السبعة الماضية ثلاث أسر هي:

١ ــ بنو مرين من عرب زناتة ٨٧٤ـ٩٥٧هـ (١٢٧٥ـ١٥٥٠م).

٢ ــ بنو سعد العلويون الحسنيون (الأشراف) ٩٥٧ ـ ١٠٦١هـ (١٥٥٠ ـ ١٦٥٠م).

تولى الحكم من هذه الأسرة ستة سلاطين تمكنوا من حماية مراكش من البرتغاليين كما لم يدخلها العثمانيون، ولكنهم لم يستطيعوا التدخل لحماية المسلمين في إسبانيا الذين تعرضوا لاضطهاد شديد اضطر أكثر من نصف مليون منهم على الهجرة الى مراكش حتى عام ١٠١٩هـ (١٦١٠م).

٣ ــ العائلة العلوية (الأشراف) ١٠٥٠هـ / ١٦٤١ وحتى الآن:

ثار أبو حسن علي الشريف على السعديين، وتمكّن حفيده الرشيد بن علي المؤيد من القضاء على الأسرة السعدية بعد نضال استمر ربع قرن. وحكم من سلاطين هذه العائلة حتى يومنا هذا سبعة عشر سلطانا عاصر أربعة منهم عهد الحماية.

وجاء بعد رشيد أخوه إسماعيل (١٠٨٢هـ /١٦٧٢م ـ ١١٣٩هـ /١٧٢٩م) أشهر ملوك العائلة وأطولهم حكماً. واستعاد إسماعيل عام ١٠٩٦هـ (١٦٨٤) طنجة من الإنكليز الذين كانوا قد أخذوها مهرا (هدية) لزوجة ملكهم كاترينا البرتغالية عام ١٠٧٢هـ (١٦٦١م) بعد أن بقيت بيد البرتغاليين والإنكليز منذ عام ٨١٨هـ /١٤٦٦م. ولكنه فشل في استعادة سبتة التي احتلها الإسبان منذ عام ٩٨٨هـ (١٥٨٠م) ولا تزال إلى الآن بأيدى الإسبان. وتبادل اسماعيل السفارات

مع ملوك فرنسا، وإسبانيا، وحكام هولندا. ولكن بعد وفاته انتشرت الفتن والفوضى، ونشبت حرب أهلية بين أولاده محمد، وعبدالملك، وعبدالله إلى أن استتب الأمر للأخير. وازداد التغلغل الأوروبي في عهد محمد بن عبدالله بن إسماعيل (١١٧١هـ /١٧٥٧م - ١٢٠٤هـ /١٧٩٢م) الذي جعل طنجة مركزا للأوروبيين، كما تمركزت بريطانيا في جبل طارق عام ١١٩٥هـ /١٧٨٣م منتزعة الحصن من الإسبان ومنح السلطان عبدالرحمن بن سليمان بن محمد ١٢٣٨-١٢٧٦هـ (١٨٢٢-١٨٥٩) امتيازات لرعايا الولايات المتحدة الأمريكية في بلاده عام ١٢٥٢هـ (١٨٣٦م)، وعقد معاهدة مماثلة مع بريطانيا عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦). وفي عهده ازداد الخطر الذي يهدد مراكش بعد أن تم للفرنسيين احتلال الجزائر.

أما علاقة الأشراف بالعثمانيين فكان يسودها التوتر أحيانا، والتعاون أحيانا أخرى، فكانا الأشراف يتعاونون مع الدولة العثمانية ضد العدو المشترك إسبانيا. وكان الأشراف يستقلون استقلالا تاما في أكثر الأحيان، ولكن الظروف كانت ترغمهم أحيانا لإظهار نوع من التبعية للسلطان العثماني. وعلى العموم فإن العلاقة لم تكن طيبة في مطلع عهد الأشراف العلويين، فقد اصطدمت الأسرة العلوية بالحكومة العثمانية في الجزائر، ولكن هذه العلاقات توثقت روابطها خلال عهد السلطان محمد بن عبدالله بهدف توحيد القوى الإسلامية ضد الغزو الأوروبي.

الأطماع الاستعمارية في المغرب:

وازداد تعرض مراكش للتغلغل الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر. فقد ازداد النفوذ الإسباني بموجب معاهدة ١٢٧٩هـ (١٨٦١) التي عقدها مع إسبانيا السطان محمد بن عبدالرحمن ١٢٧٧-١٩٢١هـ (١٨٥٩-١٨٧٣). ونال قناصل الدول في طنجة حق اشراف على شؤون المدينة الصحية بموجب معاهدة مدريد الدولية عام ١٢٩٨هـ ١٨٨٠م وأصبح لطنجة مجلس صحي يتناوب رئاسته قنصلا فرنسا، وإسبانيا. واكتسب الأجانب حق تأسيس محاكم قنصلية وحماية مواطنين مراكشيين.

وبعد أن فرضت فرنسا حمايتها على تونس عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م) لجأ السلطان الحسن بن محمد ١٢٩١-١٣١٢هـ (١٨٧٣-١٨٩٤م) إلى بريطانيا التي حمته زمناً من الاحتلال الفرنسي، كذلك حاول السلطان الاستعانة بألمانيا، فعقد معها معاهدة عام ١٣٠٨هـ (١٨٩٠م).

التنافس الاستعماري على مراكش :

وازدادت أطماع فرنسا في عهد أولاد الحسن: عبدالعزيز ١٣١٢-١٣٢٥هـ (١٨٩٤-١٩٠٧م) وعبد الحفيظ ١٣٢٥-١٣٣١هـ (١٩٠٧-١٩١٢م) ويوسف ١٣٣١-١٣٤٦هـ (١٩١٢-١٩٢٧م). فقد اتفقت فرنسا، وإسبانيا في ١٣١٨هـ (٢٨ حزيران ١٩٠٠م) على اقتسام الأجزاء الجنوبية من مراكش، فنالت إسبانيا (الصحراء المغربية) وأخذت فرنسا (موريتانيا). وكانت مراكش قد خسرت (افنى) منذ عام ٩١٦هـ (١٥١٠م). واضطر السلطان إلى قبول الأمر الواقع في ١٣١٩هـ (٢٠ تموز عام ١٩٠١م). كذلك تم الاتفاق بين فرنسا، وايطاليا في ١٣٢٠هـ (أول تشرين الثاني عام ١٩٠٢م) على منح فرنسا حرية العمل في مراكش مقابل إطلاق يد إيطاليا في طرابلس، وأجبرت الدول سلطان مراكش على إصدار ظهير الثالث من ١٣٢١هـ (آذار ١٩٠٣) بتشكيل مجلس لإدارة طنجة يتألف من (٢٦) عضواً، يعين القناصل عشرة، وينتخب الأجانب من سكان طنجة اثنى عشر منهم، ويعين السلطان مراكشياً واحداً، كما يعين الخاخام يهودياً واحداً، والحاكم المحلي مسلمين اثنين. ودفع هذا الأمر المدعو (أبو حماره) إلى إعلان الثورة على السلطان «عبد الأجانب» وجعل (ثاز) عاصمة له.

وكانت فرنسا تترقب الفرصة المناسبة لاحتلال مراكش وليس أفضل من ثورة (أبي حماره) لتحقيق هذا الهدف، ولكن بريطانيا، وألمانيا كانتا بالمرصاد. وسلمت بريطانيا بأطماع فرنسا بموجب معاهدة ٢٣ محرم ١٣٢٢هـ (٨ نيسان ١٩٠٤م) (الاتفاق الودي) مقابل اعتراف فرنسا بوضع بريطانيا في مصر، ونصت الاتفاقية الجديدة على مايلي:

١ ــ لفرنسا حق حفظ الأمن وتقديم المساعدات للقيام بإصلاحات.
٢ ــ تبقى معاهدة بريطانيا القديمة مع مراكش سارية المفعول.

٣ ـ لاتتخذ إجراءات مالية ولا تسن قوانين ضارة بالمصالح البريطانية.
٤ ـ تبقى المنطقة الساحلية الشمالية غير محصنة باستثناء (مليلة) وتوضع تحت إشراف إسبانيا.
٥ ـ لايحق لإسبانيا التنازل عما أعطى إليها لدولة أخرى.
٦ ـ تصبح الاتفاقية سارية المفعول حتى ولو رفضتها إسبانيا.

وقد قبلتها أسبانيا فوراً، وعقدت اتفاقية مع فرنسا في ١٣٢٢هـ أول أيلول (١٩٠٤م)، نصت أيضاً على إعطاء الأمن في طنجة إلى قوة فرنسية ـ أسبانية مشتركة. وجاء أمبراطور ألمانيا إلى طنجة في ١٣٢٣هـ (أواخر آذار ١٩٠٥) ليؤكد صداقته للسلطان، محاولاً إحباط المؤامرة الفرنسية الإسبانية البريطانية.

وعقد مؤتمر الجزيرة في عام ١٣٢٤هـ (١٥/١ـ٧/١٩٠٦م) لدراسة الوضع في مراكش وحضر المؤتمر ممثلو الدول الثلاث عشرة التي حضرت مؤتمر معاهدة مدريد ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م). ووقفت إسبانيا، وروسيا، وإنكلترا، وإيطاليا، في صف واحد مؤيدين فرنسا، ووقفت ألمانيا وحيدة لاناصر لها غير النمسا. وتم الاتفاق على الاعتراف بسيادة السلطان، واستقلاله ووحدة أراضيه مع المساواة التجارية لجميع هذه الدول في مراكش ومساعدة السلطان على تنفيذ برامج الإصلاح وتقرر تأسيس مصرف مركزي برأسمال دولي، وتشكيل بوليس إسباني فرنسى بقيادة سويسرى.

ولكن قبل أن يمر عام واحد على توقيع الاتفاقية كانت فرنسا، وإسبانيا قد شرعتا بخرقها. فقد احتل الفرنسيون (ثار المراكشيون على السلطان عبد العزيز، وخلعوه ونصبوا أخاه عبد الحفيظ ١٣٢٥ ـ ١٣٣١هـ (١٩٠٧ـ١٩١٢م) الذي قضى على ثورة (أبى حماره)، وعقد قرضاً بمئة مليون فرنك لتسديد نفقات حملاته العسكرية. واستمرت نقمة المراكشيين على السلطان الجديد، وحاصروا السلطان في فاس، فتقدمت قوة فرنسية لإنجاد السلطان فدخلت فاس في عام ١٣٢٩هـ (٢١/٥/١٩١١م)، ومكناس والرباط في وقت لاحق. فثارت ثائرة امبراطور ألمانيا، وأرسل قطعة حربية في ١٣٢٩هـ (أول تموز ١٩١١م) إلى المياه المراكشية. ولكن فرنسا أرضته بقطعة من الكاميرون فأقر الاحتلال الفرنسي لمراكش في الرابع من تشرين الثاني من العام نفسه.

الاحتلال الفرنسي :

واستمرت ثورة السكان على السلطان: وأباد الوطنيون الحامية الفرنسية في فاس في عام ١٣٣١هـ (١٧ و ١٨ نيسان ١٩١٢م)، ولكن الفرنسيين أعادوا احتلالها بعد أسبوعين بقيادة المارشال (ليوتى) الذي فرض على السلطان معاهدة حماية. وندم السلطان عبد الحفيظ على عمله، فتنازل عن السلطة لأخيه يوسف ١٣٣٠-١٣٣٥هـ (١٩١٢-١٩١٧م) في الثامن عشر من آب ١٩١٢م (٢٧ شعبان ١٣٣٠هـ). ولجأ إلى طنجة حيث سبقة أخوه عبدالعزيز، وتوفى عبدالحفيظ في فرنسا عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٧م). وشرع الفرنسيون بتوسيع مناطق احتلالهم في مراكش فأتموا احتلال البلاد في الفترة ما بين عامي ١٣٣٣-١٣٣٦هـ (١٩١٤-١٩١٧م). وتمكن الفرنسيون من حمل عدد كبير من المراكشيين على الاشتراك في القتال في أوروبا إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. وعارض المارشال (ليوتى) في فرض الجندية الإجبارية في مراكش التي فرضت في تونس والجزائر. واحتج (ليوتى) بأن معاهدة الحماية حفظت للمغرب وضعيته كدولة تتمتع باستقلال ذاتي حقيقى تحت سيادة السلطان الفعلية الدينية والسياسية. ورأت الحكومة الفرنسية ضرورة سحب أكثر القوة الفرنسية من مراكش إلى الجبهة الغربية في أوروبا، وأبقت فقط على القوات اللازمة لحماية المواصلات بين أهم الموانىء والمدن. وكان على (ليوتى) أن يحارب بعنف ضد الوطنيين اللذين أوقعوا بالفرنسيين هزائم هامة. وكادت القوات الوطنية بقيادة الشيخ (الهبة بن الشيخ ماء العينين) أن تحرر مدينة مراكش.

وسعت فرنسا إلى الاستفادة من كافة الامتيازات التي منحتها إياها معاهدة الحماية. فقد نصت المادة الأولى على تأسيس نظام جديد شامل للإصلاحات الإدارية، والقضائية، والعلمية، والاقتصادية، والمالية، والعسكرية، وعلى إدخال كل إصلاح ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخاله. وأجازت هذه المادة لفرنسا حق التخلي عن هذه الحقوق لإسبانيا في منطقة الريف. وأوجبت المعاهدة على فرنسا الإبقاء على وضع طنجة الخاص، وحماية السلطان، واحترام نفوذه، وعدم المساس بالمؤسسات والشعائر الدينية، كما التزمت فرنسا بحماية شخص السلطان، وعرشه، هو وأولاده من بعده، وبتكليف السلك السياسي، والقنصل الفرنسي

بتمثيل المغرب في الخارج. وفي مقابل ذلك يسمح السلطان باحتلال القوات العسكرية الفرنسية الأراضى المغربية، وأن يمتنع عن عقد أى اتفاق دولى، أو امتياز دون موافقة فرنسا. وتنص المعاهدة على أن يصدر السلطان القوانين التي تقترحها فرنسا، وأن يمثل فرنسا لدى السلطان «مقيم عام» فرنسى للإشراف على تنفيذ المعاهدة، ولرعاية شؤون الأجانب.

وتنفيذاً لبنود المعاهدة، بادر الفرنسيون إلى عقد اتفاقية مع إسبانيا في عام ١٣٣١هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩١٢م) وتقضى بوضع الجزء الشمالي من المغرب والمعروف بمنطقة الريف تحت حماية إسبانيا على أن يظل خاضعاً لسيادة السلطان الدينية وذلك بموجب الفقرة الأخيرة من المادة الأولى. وكذلك عقدت فرنسا مع الدول ذات المصالح في طنجة معاهدة في عام ١٣٣٧هـ (١٨ كانون أول ١٩١٨م) لتنظيم شؤون المدينة، وتنفيذاً لأحكام المادة الخامسة التي جعلت المقيم العام الفرنسى ممثلا لفرنسا،ووسيطاً وحيدا بين السلطان والأجانب وراعيا لشؤون الأجانب. وبذلك أصبحت طنجة دولية. وبموجب المعاهدة ألغيت وزارات الحربية، والخارجية، والداخلية، والمالية.

وأبقت فرنسا على الوزارة المغربية كحكومة ذاتية للبلاد. وضمت الوزارة المغربية الصدر الأعظم، ووزيرى العدل والأوقاف. وأنشأت إلى جانب الوزارة هيئة مراقبين ومديرين تابعة للمقيم العام الفرنسي. وضمت الهيئة الأخيرة مصالح المالية، والأشغال، والصناعة، والزراعة، والتجارة، والمواصلات، والتعليم، والصحة، والداخلية. واحتل الفرنسيون أكثر وظائف الدولة. ومن بين ٢٠٥٠٠ وظيفة حكومية عام ١٣٦٣هـ ١٩٤٤م) شغل المراكشيون فيها أقل من ستة آلاف منصب. ولم تكتف فرنسا بذلك بل سيطرت على مصادر الثروة، وفي مقدمتها الأرض الزراعية التي منحتها للمهاجرين الفرنسيين، مما أشاع الفقر، والجهل، والمرض في البلاد، هذا فضلا عن تشجيع حركات الانحلال، والثورات الداخلية، وإثارة العصبية بين العرب والبربر، ونشر اللغة الفرنسية، والقضاء على الحركات التحررية.

ولم تحاول فرنسا أن تتقدم بمراكش في طريق المجالس النيابية. فقد وجد في مراكش قبل الاحتلال مجلس أعيان أسسه السطان عبدالعزيز، ورفض هذا

المجلس إقرار معاهدة الجزيرة وساهم في خلع السلطان، وسجل في عقد بيعة عبد الحفيظ ألا يعقد معاهدة مع الدول الأجنبية إلا بعد مشورة الأمة ورضاها. وكذلك تأسست في بعض المدن مجالس بلدية منتخبة.

وجاء الفرنسيون وألغوا هذه المجالس جميعاً باستثناء مجلس فاس البلدى. وحاول المارشال (ليوتى) عام ١٣٣٥هـ (١٩١٦م)، إثر مؤتمر عقدته الغرف التجارية والزراعية والصناعية في مراكش أن يشكل مجلساً حكومياً ممثلا للجاليات الفرنسية. ولم يسمح للمراكشيين بتأسيس غرف مراكشية إلا بعد عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م)، إلا أنهم منحوا حق التمثيل في المجلس الحكومي على أن يجتمعوا منفصلين عن الفرنسيين. ولكن هذه المؤسسة بقيت فرنسية، ولم يعترف بها السلطان ولا المواطنون.

إسبانيا في مراكش :

وشرعت إسبانيا تحتل المناطق المراكشية (منطقة الريف) التي سمحت لها بها معاهدة ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) ولكن سكان الريف قاوموا الاحتلال الإسباني، وهزموا المارشال (مارينا) في ١٣٢٧هـ (الثالث من أيلول ١٩٠٩م). وظهر في أثناء ذلك الشريف احمد الرسولي (أو الريسوني) «أحمد بن محمد بن عبدالله الحسنى من قبيلة بنى عروة»، فثار على السلطان، واختطف القنصل الأمريكي في طنجة، وعائلته عام ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م)، فجاء الأسطول الأمريكي وحصل على ٧٠ ألف دولار كغرامة. وعين الرسولي حاكماً على طنجة، ثم عزله السلطان بضغط من قناصل الدول الغربية عام ١٣٢٤هـ (١٩٠٦م). وسهل نزول القوات الإسبانية في ميناء العرائش في ١٣٣٠هـ (أيلول ١٩١١م) وصادق الجنرال (سلفستر). ونشب خلاف بين الرسولي و (سلفستر) عام ١٣٣٢هـ (١٩١٣م) فعادر الرسولى مركزه في (أصيلا)، واعتصم في (زينه)، ووسع الإسبان منطقة احتلالهم، فدخلوا تطوان دون قتال، ولكنهم اصطدموا بقوات الرسولي عندما حاولوا التغلغل في الجبال. وتجمعت القبائل حول راية الرسولي، ونادوا به في (شفشوان) سلطان الجبل عام ١٣٣٣هـ (١٩١٤م). وأخيراً عقد صلح بين الرسولي والإسبان في ١٣٣٣هـ (أيلول ١٩١٥م) بعد استقالة سلفستر، وعاد الأسبان إليه إملاكه، وأمدوه بالأموال لتخفيف الضائقة التي انتشرت بين القبائل،

واعترفوا به حاكماً على المنطقة الجبلية، فجعل (تازروت) عاصمة له. وثارت القبائل عليه، واتهمته ببيع البلاد للنصارى، ولكنه تمكن من إحباط محاولات القبائل لحرق عاصمته. إلا أن الرسولي ما لبث أن اختلف مع المقيم الإسباني (غوردانا) ١٣٣٣-١٣٣٧هـ (١٩١٤-١٩١٨م)، إلا أن موت (غوردانا) وضع حدا للخلاف. ورفض الرسولي عروض محمد عبدالكريم للتعاون ضد العدو المشترك. وبدأ الرسولي يقاوم انتشار دعوة محمد عبدالكريم إلى أن نشب القتال بينهما فأسر الرسولي، وتوفي في الأسر في عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م).

ثورة الأمير محمد عبدالكريم الخطابى :

وبرز في المنطقة الشرقية من الريف زعيم (بنى وريغال) الأمير «عبدالكريم الخطابى» الذي كان الحاكم الفعل لمنطقته. واشتهرت منطقته بمعادنها فتهافت عليه الإخوان (مقسمان) الألمانيان والسنيور (اجغريتا) الاسباني يبغون استثمار هذه المعادن. ولماشعر عبدالكريم بأهمية هذه المعادن سارع إلى إرسال ابنه الأصغر إلى مدريد لدارسة علم التعدين فتخرج مهندس مناجم من جامعة مدريد. أما ابنه الأكبر فكان قد درس الشريعة، واللغة وأصبح قاضياً في «مليك» وأصدر جريدة تلغراف الريف، وغدا مستشاراً للحاكم الإسباني لشؤون الريف. وخيل للكثيرين أن الأمور ستسير سيراً حسناً بين إسبانيا والأمير الخطابى.

ولكن الجنرال (غوردانا) المندوب السامى الإسباني لم يحسن التصرف. فقد طلب من الأمير عبدالكريم بنفسه تقديم الولاء، ولكن عبدالكريم رفض. فبادر الجنرال إلى إلقاء القبض على ابن عبدالكريم الأكبر القاضى محمد وزجه في السجن قرابة سنة. ولم يقم الأمير عبدالكريم بأى عمل عدائي ضد الإسبان إلى أن أتم ابنه الأصغر دراسته في مدريد، وأخلى سبيل الأكبر. وبعد أن اطمأن إلى سلامة ولديه قطع علاقاته مع السلطات الإسبانية. وبدأت العمليات الحربية بين الأمير الخطابى والإسبان في ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م). وتوفى أثناء ذلك الأمير عبدالكريم وخلفه ابنه الأكبر القاضى محمد الذي اشتهر فيما بعد باسم الأمير محمد عبدالكريم الريفى. والتزم محمد عبدالكريم جانب الدفاع، ولم يحاول التحرش بالإسبان.

وكان الجنرال (غوردانا) قد توصل إلى اتفاقية مع الرسولى، وتمكن الرسولى من السيطرة على منطقة (جباله) وتهديد طنجة. ولما عين الجنرال (برنغر) «١٩١٨-١٩٢٢م» مندوباً سامياً خلفاً للجنرال (غوردانا)، قرر اتخاذ موقف حازم نحو الرسولى، فأعلن (برنغر) أن الرسولى ثائر، وبدأ عملياته الحربية مطارداً الرسولي خلالى عامى ١٣٣٨-١٣٣٩هـ (١٩١٩-١٩٢٠م). وفى عام ١٣٤٠هـ (١٩٢١م) هاجم الإسبان منطقة الرسولى، ووصل الجيش الإسبانى إلى بعد ستة كيلومترات من (ثازروت) معقل الرسولي. وأعطى الرسولى مهلة لمدة أسبوع. اضطر بعده إلى قبول شروط الإسبان. ولكن الوضع كان قد تغير في أثناء هذه الأيام بعد أن أصيب الجيش الإسباني بكارثة كبرى في منطقة أخرى من الريف فسارع الرسولى إلى قطع المفاوضات والتمرد مرة أخرى.

أصيب جيش إسباني بقيادة الجنرال (سلفستر) قائد قطاع (مليلة)، بكارثة كبرى فقد زحف سلفستر في عام ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) نحو منطقة قبيلة الأمير عبدالكريم الخطابى، واحتل «أنوال» فأرسل عبدالكريم إليه محذرا إياه من التقدم أكثر من ذلك، ولكن (سلفستر) رفض الإصغاء إلى تحذيرات الأمير الخطابى. وفي عام ١٣٣٩هـ (أول تموز ١٩٢١م) تقدم الإسبان اثنى عشر كيلومترا بعد نوال) واقتربوا من أغدر). وفي تلك الليلة بدأ عبدالكريم هجومه المعاكس، وبعد شهر واحد كان الريفيون قد قضوا على جيش (سلفستر)، ولم يبق بيد الاسبان في ذلك القطاع إلا حصن (مليلة). واعترف الإسبان بخسارة خمسة عشر ألف جندى، وثلاثين ألف بندقية، وأربعمائة مدفع رشاش، و١٢٩ مدفع ميدان، وأسر الريفيون ٥٧٠ أسيراً افتداهم الإسبان بمبلغ ١٣٨ ليرة استرينية. وهذه اكبر هزيمة ألحقها جيش عربي بجيش أوربي في التاريخ الحديث.

كان هذا النصر الكبير مفاجأة للجميع. ولو أدرك عبدالكريم أهمية انتصاره، ولو تابع زحفه لما ثبتت مليلة أمامه. ولكنه توقف وأتاح للإسبان فرصة جلب إمدادات جديدة بلغت «٦٠٠٠٠» مقاتل. وتمكن الإسبان في عام ١٣٣٩هـ الثاني عشر من أيلول ١٩٢١م) من القيام بهجوم معاكس، واستعادة بعض ما فقدوه. وبلغت قوة الجيش الإباني في الريف في عام ١٣٤١هـ (مطلع عام ١٩٢٢م) أكثر من مائة وخمسين ألف جندى. وتمكن الجنرال (برنغر) من احتلال معقل الرسولي

في ١٣٤١هـ (منتصف عام ١٩٢٢م)، ولكن الحكومة الإسبانية أجبرت على الاستقالة وخلفه الجنرال (برنجت) ١٣٤٢-١٣٤٣هـ (١٩٢٢-١٩٢٤م) الذي هادن الرسولى ليتفرغ لمنازلة محمد عبدالكريم.

وفي غضون ذلك تمكن محمد عبدالكريم من بسط سيطرته على القبائل المجاورة، وتنظيم حكومة عاصمتها (أغدر) وإعلان قيام جمهورية الريف. كما أرسل وفداً إلى أوروبا زار فرنسا وانكلترا للدعاية لقضية جمهورية الريف. وتمكن محمد عبدالكريم من صد هجمات الإسبان، وفشلت المحاولات المختلفة للوصول إلى اتفاق سلمى معهم.

ووقع انقلاب في إسبانيا أدى إلى تغيير جذرى في سياسة اسبانيا فقد استلم الحكم إثر الانقلاب الجنرال (بريمودى ريفيرا) في عام ١٣٤٢هـ (١٢ أيلول ١٩٢٣م). وأعلن الجنرال في ١٣٤٣هـ أواسط عام ١٩٢٤م سياسة جديدة لإسبانيا في مراكش، وهى الانسحاب من المناطق الداخلية إلى مراكز حصينة على الساحل. وفي أثناء ذلك امتد ميدان نشاط الريفيين حتى وصلوا إلى أطراف تطوان، وقطعوا الطريق بينها وبين كل من طنجة، وشفشوان. وأشرف الجنرال (بريمودى ريفيرا) بنفسه على عمليات الانسحاب خلال النصف الثاني من عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م). وقد كلفت هذه العمليات الإسبان «٢١٢٥٠» إصابة كمايلي: قتلى (١١٠) ضابط و (٣٨٠٠) جندى، جرحى: (٧٠٠) ضابط، و (١٤٠٠٠) جندى، مفقودون: (٦٠) ضابط، و (٢٥٠٠) جندى.

وتمكن محمد عبدالكريم من بسط سيطرته على أكثر الريف، فقد أخضع قبائل منطقة (جبالا) إلى الغرب، وأخمد في مطلع عام ١٣٤٣هـ ثورة في شفشوان، وأسر الرسولى في ٢٧ كانون الثاني، واستولى على ثروته. وفي أيار ١٩٢٥م بدأت اسبانيا بمفاوضة محمد عبدالكريم لعقد هدنة شريفة. ولكن فرنسا تدخلت ضد الحركة الريف الاستقلالية.

تدخل فرنسا ضد الريفين :

لم تتم فرنسا احتلال المناطق الجبلية المتاخمة للريف إلا في عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م) في الوقت الذي وصل محمد عبدالكريم الخطابي فيه إلى أوج قوته.

وتوالت حركات الفرنسيين العسكرية ضد المناطق المجاورة للريف وضد القبائل الموالية لمحمد عبدالكريم الخطابي، كما تتالت تصريحات المارشال (ليوتى) منذراً ومحذراً. فقد انتقد (ليوتى) بشدة انسحاب الإسبان وادعى أنه مخالف للاتفاقية الفرنسية الاسبانية. كما حذر الدول الأوروبية النصرانية لاسيما بريطانيا من خطر انتصار المسلمين في الريف، وأثر ذلك على الشعوب الإسلامية الخاضعة للاستعمار الأوروبى.

حاول محمد عبدالكريم الخطابي أن يتوصل إلى اتفاق مع فرنسا، فأرسل أخاه موفداً إلى باريس للتفاوض مع الحكومة الفرنسية، كما أرسل مندوباً إلى فاس للاتصال بالسلطات الفرنسيا في مراكش، إلا أن جميع محاولاته قد باءت بالفشل. وهدد الزحف الفرنسي جمهورية الريف بإكمال حلقات الحصار حولها.

كانت قوات فرنسا في مراكش ٦٥ ألف جندى، وهى غير كافة لحرب الريف، فزادت فرنسا قوات جيشها بحيث بلغت ١٥٨ ألف جندى، ومائة واثنتين وثلاثين طائرة، وضاعفت اسبانيا قواتها العكسرية حتى زادت على (١٢٠٠٠٠) جندى، فبلغت بذلك عدد القوة الإسبانية الفرنسية (٢٨٠٠٠٠) جندى، بينما لم تزد قوات جمهورية الريف على ستين ألفاً. وكان أكثر المحاربين في الجانبين قوات مغربية مراكشية، إذ ضم الجيش الفـرنسى ١٢٠٠٠ فرنسى، ومثـل هذا الـرقم من الأوروبيين، و ١٣٣٠٠٠ مغـربياً. أمـا الجيش الإسباني فقد ضم (٧٠٠٠٠) إسبانيا، وثلاثة عشر ألف مغربى. فبلغ عدد المغاربة المحاربين ضد استقلال الريف ضعف عدد المغاربة المدافعين عن استقلال الريف. وأشرف على وضع الخـطط الحـربية الفـرنسية قواد من ألمع قادة فرنسا العسكريين كان من بينهم المارشال (بيتان) والجنرال (ليوتى). واجتمع المارشال (بيتان) بالجنرال (دي ريفيرا) للاتفاق على خطة عسكرية موحدة ضد جمهورية الريف. واتفقت كل من اسبانيا وفرنسا بأن لاتعقد مع الريف صلحاً منفرداً. وفشلت محاولات محمد عبدالكريم الخطابي للوصول إلى حل سلمى على أساس الاعتراف باستقلال جمهورية الريف.

بدأ الـريفيون هجـومهم على الخـطوط الفـرنسية في ربيع عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م). وتمكن الريفيون من خرق الجبهة الفرنسية، وأصبح موقف الفرنسيين حرجاً في قطاع (تازة) إلى الشرق من (فاس)، فأرسلت الحكومة الفرنسية المارشال

(بيتان) لإنقاذ الموقف، وعين الجنرال (ستاسلاس فوليه) قائداً للقوات الفرنسية في مراكش. وفي خريف العام نفسه، بدأ الفرنسيون هجوماً معاكساً بعد أن مهدوا له بقصف شديد طوال اليوم العاشر من أيلول في جهة (ورغة). كما هجم الفرنسيون في جبهة (تازة) محاولين الاتصال بالقوات الاسبانية الزاحفة من الساحل، ولكن الأمطار أوقفت الحركات الحربية. وكنتيجة للمعركة التي بدأت في الربيع وانتهت في الشتاء من عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م) فشل كل فريق في الوصول إلى أهدافه فلم يوفق الريفيون في إثارة قبائل الأطلس خلف الخطوط الفرنسية، على الرغم من مواقفهم البطولية ضد المستعمر خلال الحرب العالمية الأولى ومستقبلا، وفشل الفرنسيون والإسبان في محاولتهم تحطيم جيش الريف أو قسمه إلى جزأين.

اغتنم الفرنسيون فرصة توقف الحركات الحربية خلال فصل الشتاء، وحاولوا استمالة القبائل الموالية لحمهورية الريف. وبدأت القبائل تنفض من حول راية الجمهورية الريفية، وتسارع إلى الحصول على أفضل الشروط من الفرنسيين أو الإسبان وحاول محمد عبدالكريم الخطابي في مطلع عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٦م) أن يقوم بنشاط عسكرى ليوقف هذا الانحلال، ولكن فشلت محاولته. فلجأ إلى المفاوضات وإرسال الوفود إلى أوروبا ونشر الرسائل في الصحف عن غاياته السلمية، واستعداده للدخول في مفاوضات الصلح.

وافقت الحكومتان الفرنسية والإسبانية على عقد مفاوضات للصلح في وجده في ٣ شوال ١٣٤٤هـ (١٥/٤/١٩٢٦م). ووصل وفد الريف إلى وجده، واستمرت المفاوضات مدة ثلاثة أسابيع. ولكن لم يستطع الوفدان الوصول إلى اتفاقية رغم استعداد محمد عبدالكريم الخطابي للتنازل والانسحاب إلى بلد اسلامي. وبدأ الجيشان الإسباني والفرنسي هجومهما فوراً، والتقى الجيشان معاً بعد عشرة أيام من القتال، فطلب محمد عبدالكريم الخطابي وقف العمليات الحربية، وعرض الاستسلام دون قيد أو شرط. ولكن الفرنسيين طلبوا منه إطلاق سراح الأسرى فنفذ هذا الشرط، وسلم نفسه للقوات الفرنسية.

واستمرت الحركات الحربية بعد ذلك زمناً. فقد أخرج سكان (شفشوان) مندوب محمد عبد الكريم الخطابي من بلدهم في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٤هـ

(١ حزيران ١٩٢٦م) كما انتخبت قبائل (جيبالا) زعيماً لهم. واستمر الزحف الإسباني، واحتل الإسبان (شفشوان). وما أن اقترب فصل الشتاء حتى كان الإسبان قد أتموا احتلال الريف واتفقت كل من اسبانيا وفرنسا على نفي محمد عبدالكريم الخطابي إلى جزيرة ريونيون في المحيط الهندى.

ولاشك أن هذه الحركة الوطنية كادت أن تعصف بالوجود الأجنبي الاستعمارى لو التفت حولها القوى الوطنية والقبائل، ولو وجدت تأييداً من القوى الإسلامية في الخارج. ويعزى فشل ثورة الأمير محمد عبدالكريم الخطابى إلى عدة عوامل منها عدم تأييد القبائل المغربية له بشكل كبير وانفضاض أنصاره من حوله، ونجاح فرنسا في التغلب على المقاومة الداخلية، والفارق الكبير في الإمكانات المادية، والعتاد وأعداد الجند، مع العلم أن معنوية الريفيين كانت أكبر، فضلا أن فرنسا ضمنت حياد الدول الأجنبية وخاصة بريطانية وهي التي حاول محمد عبدالكريم الخطابي كسبها إلى جانبه، كما أقنعت إسبانيا بالقتال، وأخيراً إلى سياسة التدمير والإبادة التي اتخذتها فرنسا وأسبانيا لإرهاب السكان ولتفريغ شحنة من الحقد الصليبي.

النضال السياسي السلمي ١٣٤٤-١٣٦٣هـ (١٩٢٦-١٩٤٤م):

بعد أن فشل المراكشيون في عهد النضال المسلح في تحقيق أى هدفٍ من أهدافهم، وبعد أن تم لإسبانيا وفرنسا سحق كل مقاومةٍ عسكريةٍ في البلاد، لجأ الوطنيون إلى النضال السياسي، فبرزت خلال هذه الفترة أحزاب عديدة في منطقتى الاحتلال الإسباني والفرنسي. ومالت هذه الأحزاب إلى اللين في مطالبها، فلم تستهدف الاستقلال التام، وجلاء القوات والنفوذ الأجنبى، بل اكتفت بالمطالبة بالإصلاحات، والحريات، وحماية المراكشيين. ولكن هذا الهدوء عكر مراراً بسبب إجراءات طائشة اتخذها المستعمرون. فقد استثارت السياسة التي اتبعتها فرنسا نحو البربر شعور المسلمين في مراكش والخارج. كذلك حدثت اضطرابات دامية ضد اليهود في عامى ١٣٥٢-١٣٥٥هـ (١٩٣٣-١٩٣٦م)، واضطرابات عمالية بتحريض من النقابات الفرنسية استهدفت فرنسا سياسة إبعاد البربر عن إخوانهم العرب في مراكش. وفي سبيل تنفيذ هذا الغرض استصدرت ظهيراً (مرسوماً) في ١٣٣٣هـ (١٩١٤م) أعفت فيه البربر من تطبيع الشريعة

الإسلامية، ودراسة اللغة العربية، وسمحت لهم بالتقاضى بموجب العادات، وباللغة المحلية (البربرية). واستصدرت في منتصف عام ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) ظهيرا (مرسوماً) نظّم انتقال الأراضي وملكيتها في المناطق البربرية بشكل يتعارض والشريعة الإسلامية. ثم خطت فرنسا خطوة ثالثة فاستصدرت ظهيراً في عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) خطت فيه خطوة كبرى في محاربة الإسلام واللغة العربية في مناطق البربر ونص هذا الظهير على أن يحكم شيوخ القبائل في مناطقهم حسب العرف والعادة، وعلى تشكيل محاكم تحكم حسب عادات القبائل البربرية. وثارات ثائرة المسلمين في كل مكان. فقامت مظاهرات احتجاج في فاس والرباط وشكلت اللجان للدفاع عن اللغة، والدين، والكيان. وشجب المؤتمر الإسلامي في القدس الذي انعقد آخر عام ١٣٥٠هـ (١٩٣١م) هذا الظهير. واحتج المسلمون في الأمصار الإسلامية كافة على ذلك. وعقد مؤتمر في المجلس البلدي في مدينة فاس لدراسة هذه الحالة، وشكل وفد من العلماء، والأعيان، والشباب سافر إلى الرباط وقدم إلى السلطان عريضة تحوى مطالب البلاد وهى:

١ ــ إلغاء التشريعات المتعلقة بالظهير البربري.
٢ ــ توحيد التشريع والإدارة في البلاد.
٣ ــ تركيز جميع السلطات في يد السلطان وحكومته.

وأسست صحف عديدة للدفاع عن مصالح الوطن. فصدرت مجلة «المغرب» في باريس، وجريدة عمل «الشعب» في فاس بالفرنسية، وجريدة «الحياة» ومجلة «السلام» في تطوان بالعربية، ونشأ أول حزب مغربى باسم «كتلة العمل المغربى» أواخر عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م). ويشكل هذا الحزب حركة عربية إسلامية، تشبه الدستور التونسى، ورابطة العلماء في الجزائر، ويضم المتعلمين الذين درسوا في الجامعات الفرنسية، واتصلوا برفاقهم من أبناء البلاد العربية الأخرى. وقدمت الكتلة مذكرة المطالب المغربية للسلطان ولفرنسا. وتتخلص المطالب بمايلي:

١ ــ إلغاء مظاهر الحكم المباشر الفرنسي، وتطبيق المعاهدة نصًا وروحا، وقيام حكم ملكى دستورى.
٢ ــ إلحاق المغاربة بالوظائف.
٣ ــ تحقيق الوحدة القضائية والإدارية للبلاد ووحدة البلاد المراكشية.

٤ ـ الفصل بين السلطات.

٥ ـ تأسيس مجالس بلدية، وإقليمية، ومجلس وطني جميع أعضائها من المغاربة.

واستجاب الشعب للكتلة الجديدة وأيدها. وباشرت الكتلة عملها بنشاط، وسعت الى نشر التعليم، وحماية الثقافة العربية، وتنمية الوعي بين الشباب. وحاولت الكتلة الاستفادة من قيام حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا. فعقدت مؤتمراً وطنياً في الرباط في ١٣٥٥هـ (٢٥ تشرين أول ١٩٣٦م)، واتخذت فيه قرارات مستعجلة قدمت الى المقيم الفرنسي. وباشرت باستكتاب عرائض وقعها أفراد الشعب تأييداً لمطالب الكتلة. وعقدت اجتماعاً آخر في الدار البيضاء. ولكن المقيم الفرنسي الجنرال «نوجس» ١٣٥٥-١٣٦٢هـ (١٩٣٦-١٩٤٣م) بادر إلى اعتقال ثلاثة من رجال الكتلة. فأعلن الإضراب العام، وقامت المظاهرات، ونشبت معارك عنيفة بين المتظاهرين والجيش، فتراجع المقيم الفرنسي، وأخلى سبيل المعتقلين، وسمح بإصدار أربع صحف عربية، وواحدة فرنسية. وزاد نشاط الكتلة بعد هذا النجاح، فاقتتحت مكتباً لها في فاس، وانتخب «علال الفاسي» رئيساً للكتلة فانسحب محمد الوزاني من الحزب. وبادرت السلطات الفرنسية إلى حل الحزب في التاسع من آذار (١٩٣٧م) ١٣٥٦هـ.

وتزعم فرع الكتلة في منطقة الاحتلال الإسباني السيد عبدالخالق الطريسي، ولكن بعد نشوب ثورة فرانكو انفصل فرع الحزب عن الجنوب. وتلا ذلك انشقاقات أخرى في الفرع الشمالي. وأصدر الطريسي جريدة «الحياة» في تطوان في ١٣٥٣هـ آذار (١٩٣٤م)، وأسس المعهد الحر، وشكلّ فرق الفتيان المغاربة، كما اشترك مع الشريف الوزاني، والطيب بنون، ومحمد الفاسي في تشكيل عصبة الفكر المغربي. ولما استقل حزبه عن الكتلة في الجنوب دعاه باسم حزب الإصلاح الوطني. واستمر هذا الحزب وثيق الاتصال بالحزب الوطني برئاسة علال الفاسي ثم اندمج عام ١٣٧٦هـ بحزب الاستقلال. وانشق عن الطريسي محمد بودرة الذي شكل حزب الأحرار، فأصدر جريدة الريف، وكذلك انشق محمد الملكي الناصري، فألف حزب الوحدة، وأصدر جريدة الوحدة المغربية وأدار المعهد الخليفي.

وأعاد الوطنيون في منطقة الاحتلال الفرنسي تشكيل حزبهم وسموه الحزب

الوطنى برئاسة علال الفاسي. أما محمد الوزاني فقد أسس اللجنة القومية، ثم شكل حزب الاستقلال الديمقراطى الذي جل هدفه التدرج في العلاقات مع فرنسا وتثبيت حكم دستورى نيابي وأصدر جريدة «الرأى العام» العربية لتنتشر مبادىء الحزب الذي اقتصر نشاطه على المدن. ولما ازداد نشاط الحزب الوطنى بادر الفرنسيون إلى اعتقال أعضاء اللجنة التنفيذية وإرسالهم إلى المنفى. وأصبح نشاط الحزب يجرى في السر.

وانتشرت الاضطرابات عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) في البلاد. فقد بدأ العمال إضرابهم بتحريض من اتحاد العمل الفرنسى، فبادرت السلطات إلى حل حزب العمال على الفور. ونشبت الاضطرابات في مدينة مكناس بسبب إعطاء مياه الرى للفرنسيين، وحرمان المراكشيين منها. وأشرف المقيم العام على إخماد هذه الاضطرابات بنفسه، ولكنه واجه بعد أقل من شهر حملة عنيفة بدأت في المساجد. وجرت اعتقالات واسعة في الرباط وفاس واعتقلت القوات الفرنسية المصلين في جامع فاس، وأصدر الوزير الأعظم قراراً يمنع استعمال المساجد في أغراض سياسية.

ونزلت الجيوش الأمريكية في مراكش عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م) فأحدث ذلك أثراً كبيراً في مراكش، فقد رحب السلطان محمد الخامس بالأمريكيين، وعقد اجتماعاً مع روزفلت في الدار البيضاء في ١٣٦٢هـ (٢٢ كانون الثاني ١٩٤٣م)، فوعده روزفلت بتأييد استقلال مراكش. وأصدر الوطنيون مجلة «رسالة المغرب الغربى» للتعبير عن الشعور الوطنى. ودخل النضال في مراكش مرحلة جديدة هي المطالبة بالاستقلال التام. ولم يكتف الوطنيون بعد الآن بمجرد المطالبة بنصيب أكبر من الحكم الذاتي. بل تجاوزوا ذلك وتخلوا عن الأفكار القديمة التي تعترف بمعاهدة الحماية وتقر لفرنسا ببعض الحقوق، وتحرروا فكريا من ارتباطاتهم الفرنسية وفقدوا كل ثقة بفرنسا. وسبق الوطنيون في مراكش في هذا الأمر إخوانهم في تونس وفي عدد من البلاد العربية الأخرى.

دور النضال في سبيل الاستقلال التام ١٣٦٣ ـ ١٣٧٦هـ (١٩٤٤ ـ ١٩٥٦م):

اجتمعت الأحزاب الوطنية المغربية واتخذت في ١٦ محرم ١٣٦٣هـ (١١ كانون الثاني ١٩٤٤م) ميثاقاً تضمن الأهداف الجديدة للمغرب. وقد وقع هذه الوثيقة قرابة ستين زعيماً وطنياً، وتضمنت المطالب الجديدة مايلي:

١ ــ المطالبة بالاستقلال التام ووحدة الأراضى المغربية.

٢ ــ إقرر الملكية الدستورية كنظام للحكم.

٣ ــ التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد وتحقيق الإصلاح المنشود بصفته أمراً داخلياً لاحق للفرنسيين بالتدخل في أمره.

وهكذا قرّر الوطنيون في المغرب أن نظام الحماية لايمكن أن يحقق شيئاً، وأن الاستقلال هو السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاح.

ونشأ عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) حزب جديد حل محل الحزب الوطنى. فقد تشكل حزب الاستقلال برئاسة علال الفاسي، وأمانة سر أحمد بلفريج، وضم أعضاء الحزب الوطني، وأساتذة جامعة فاس، وأصدر الحزب جريدة «العلم» بالعربية، وجريدة «الاستقلال» بالفرنسية، واندمج فيه فيما بعد حزب الإصلاح في الريف، وبلغ عدد أعضائه مليون ونصف مليون عضو. وكان هذا الحزب هو المسؤول الرئيسي عن مطالب الأحزاب الوطنية الآنفة الذكر. وقد تضامن الشعب مع الحزب في هذه المطالب. وأيدها السلطان محمد بن يوسف الذي شكل لجنة لدراستها، وعقد مؤتمراً لأعيان البلاد وعين لجنة اتصال مع الحزب. واتخذ المقيم العام الفرنسي (جبريل بيو) ١٣٦٢-١٣٦٥هـ (١٩٤٣-١٩٤٦م) إجراءات قعسفية شديدة. فقد أمر باعتقال أحمد بلفريج، ومحمد اليزيدي وعدداً من الزعماء. وقامت مظاهرت عنيفة تضامناً مع الحزب قمعها الفرنسيون بشدة، ونفذوا حكم الإعدام بعدد من الشباب في فجر ذكرى المولد النبوى الشريف، ولكن التأييد الشعبى للحركة كان كبيراً فاضطرت فرنسا للتراجع وتغيير مقيمها.

وجاء مراكش مقيم جديد هو «اريك لابون» ١٣٦٦-١٣٦٧هـ (١٩٤٦-١٩٤٧م) الذي أعاد الزعماء المنفيين أمثال: علال الفاسي (من الغابون) وأحمد بلفريج (من كورسيكا) ومحمد الوزانى (من بنزرت)، كما سمح بإصدار

الصحف العربية. وفي منتصف عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م) قدم المقيم اقتراحا لإجراء انتخابات المجالس في المدن والأرياف على أن يشترك الفرنسيون بالأولى، ولكن حزب الاستقلال، والسلطان عارضا اشتراك الفرنسيين في الحكم والمجالس المنتخبة. واقترح حزب الاستقلال إلغاء معاهدة الحماية. وعقد معاهدة استقلال، وقام السلطان في ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) بأول مظاهرة ضخمة تأييداً للمطالب الوطنية. فقد عزم السطان على زيارة طنجة، ومنطقة الاحتلال الإسباني، ولم يثن السلطان عن عزمه المذابح التي قام بها الفرنسيون في الدار البيضاء. واستقبل السلطان استقبالا حافلا في المنطقتين، وألقى خطاباً هاماً في طنجة. وأعلن السلطان في خطابه الهام وحدة المغرب وأنه جزء لايتجزأ من البلاد العربية. وكانت هذه أول زيارة ملكية لطنجة منذ عام ١٣٠٧هـ (١٨٨٩م)، وأول مرة يعلن فيها سلطان المغرب عن وحدة أراضى المغرب. ويطالب باستقلالها، وأنه ضمن البلدان العربية.

وثارت ثائرة الفرنسيين على هذا الخطاب واعتبروه تحدياً لفرنسا. وبادرت فرنسا إلى تغيير مقيمها في مراكش فأرسلت الجنرال «الفونسو جوان» ١٣٦٦-١٣٧١هـ (١٩٤٧-١٩٥١م) كرجل حديدى لإرهاب السلطان الوطنيين. «وجوان» من مواليد الجزائر، نشأ وهو يعتقد بحيوية احتفاظ فرنسا بممتلكاتها في المغرب بأى ثمن. وبدأ «جوان» بتوزيع التهديدات منذ أن وطأت قدماه أرض مراكش. وبادر «جوان» باقناع عدد من العلماء ليصدروا فتاوى ضد أعمال السلطان الجريئة وأنها مخالفة للدين في كثير من جوانبها فأبوا ذلك. وسعى «جوان» إلى تشوية اسم حزب الاستقلال متهماً إياه بأنه ومجموعة من المثقفين الناقمين العاطلين عن العمل لايمثلون إلا أنفسهم.

حاول حزب الاستقلال التفاوض مباشرة مع باريس، فأوفد عمر عبدالجليل، وأحمد الحمياني، وعبدالكريم جلون ألى باريس لتنوير الرأى العام الفرنسى، ثم أوفد أحمد بلفريج خريج السوربون إلى باريس لمواصلة هذا النشاط فقضى شهرين فيها. وأخيراً ذهب رئيس الحزب علال الفاسى لإقناع باريس بحسن نيات المواطنين، فشعر أن لا أمل بالتفاهم بعد أن منح «جوان» سلطات واسعة وأبيح له خلع السلطان. فبادر علال الفاسى إلى نقل مركز نشاطه إلى القاهرة التي

وصل إليها في ١٣٦٦هـ (أيار ١٩٤٧م) واتصل بالأمير محمد عبدالكريم الخطابي الذي لجأ إلى مصر، وتولى زعامة مكتب المغرب العربي فيها.

ووقف السلطان موقفاً صلباً من الجنرال «جوان». فقد رفض توقيع مشروعات القوانين المعروضة، وأحالها على لجان وزارية لدراستها فكانت هذه اللجان تضع دوما مشروعات معاكسة يقرها السلطان. ورفض السلطان مشروع تشكيل وزارة مشتركة. ومجلس شورى مشترك، ورفض مبدأ اشتراك الفرنسيين بهذه المجالس.

ورأت فرنسا أن تجامل السلطان فدعته لزيارة باريس. ووصل السلطان إلى باريس في الأيام التي تلت العيد الأضحى ١٣٦٩هـ (أول تشرين الأول ١٩٥٠م) مصحوباً بوزرائه، وبعض القواد، والأعيان وديوانه الخاص وقدم في اليوم التالي مذكرة الى رئيس الجمهورية، وطالب فيها بإلغاء معاهدة الحماية ١٣٣١هـ (١٩١٢م). ودرست الوزارة الفرنسية مذكرة السلطان بعد أن تعرضت لضغطٍ شديد من الفرنسيين في مراكش، وقرر مجلس الوزراء الفرنسي مواصلة مهمة فرنسا في المغرب مع استعدادها لإدخال بعض الإصلاحات التي تدرسها لجنة فرنسية مغربية. وقدم السلطان مذكرة ثانية أعلن فيها أسفة لاستمرار تمسك فرنسا بمعاهدة ١٣٣١هـ (١٩١٢م) وتفضيل مصالح المستوطنين الفرنسيين، وطالب من جديد بإعلان استقلال المغرب، وعقد معاهدة مع فرنسا على أساس الاستقلال.

وعاد السلطان إلى بلده دون أن يحقق شيئاً. وأعلن الجلاوي تأييده لفرنسا، وانتقد السلطان لاعتماده على «حزب الاستقلال» الذي لايمثل إلا سكان المدن. إلا أن الشعب أظهر تأييده للسلطان، ولحزب الاستقلال في الاحتفالات بذكرى جلوس السلطان. ونادى الأعضاء المنتخبون في مجلس شورى الإقامة العامة (مكتب المقيم العام الفرنسي) بفشل نظام الحماية وطالبوا بإعلان الاستقلال، فبادر الجنرال «جوان» إلى طرد المتكلم السيد محمد الاغزاوى من المجلس فغادر القاعة محتجاً ومتضامناً معه احمد اليزيدي، ومحمد العراقى، وأكثر الأعضاء المنتخبين، وذهبوا جميعاً إلى القصر فاستقبلهم السلطان واستمع إلى مطالبهم.

ولجأ الفرنسيون مرة أخرى إلى التهديد باستخدام القوة. فقد استقبل السلطان محمد ابن يوسف الجنرال «جوان» قبيل سفر الجنرال إلى أمريكا في مطلع عام ١٣٧١هـ (١٩٥٢م) وقدم الجنرال إنذاراً الى السلطان يطالبه فيه بوجوب التبرؤ

من حزب الاستقلال، وطرد أعضاء الديوان، وبعض كبار الموظفين وتوقيع المراسيم الموقوفة. أما إذا رفض السلطانات تنفيذ هذه الطلبات فما عليه إلا أن يتنازل عن العرش وإلا خلعته فرنسا بالقوة. وعاد الجنرال من أمريكا وجدد إنذاره، وحاصرت القوات الفرنسية القصر الملكى واحتلت المدن الرئيسية. واضطر السلطان في ٢٩ جمادى الأولى ١٣٧١هـ (الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٢م) إلى توقيع بعض المراسيم، وعزل أعضاء ديوانه، وعزل رئيس جامعة القرويين في فاس. وفي اليوم التالي أصدر السلطان بياناً أعلن فيه أنه فوق الأحزاب، وشجب العنف والانقسامات المخالفة للدين، وأكد على الصداقة الفرنسية. وكانت الجامعة العربية قد بحثت الحالة في المغرب فشجبت عمل فرنسا، وأيدت المغرب واغتنم السلطان فرصة وجود مندوب جريدة «الأهرام» المصرية في الرباط «محمود عزمى» فأكد له بأنه رضخ مكرها. ونظم حزب الاستقلال في عيد الجامعة العربية مظاهرة ضخمة في طنجة. رفعت فيها أعلام الدول الأسيوية والإفريقية.

وأثرت قضية المغرب على الصعيد الدولى في الخريف. فقد عرضت كتلة الدول الإسلامية الافريقية قضية المغرب على هيئة الأمم المتحدة إبان اجتماعها في باريس إلا أن الجمعية العمومية قررت تأجيل النظر في القضية. واحتفل في عام ١٣٧٢هـ (تشرين الثاني ١٩٥٢م) حزب الاستقلال بذكرى تولى السطان العرش، فاشتركت الوفود العربية في الاحتفال وألقى وزير خارجية مصر خطاباً. وفي الرباط أعلن السلطان في المناسبة نفسها ضرورة إلغاء معاهدة الحماية، ودعا الشعب إلى الهدوء.

وحدث تطور آخر في النضال. فقد غيرت فرنسا مقيمها (سفيرها) جوان، وأرسلت الجنرال «اجستين جيوم» الذي وصل إلى البلاد في نهاية عام ١٣٧١هـ (في الثامن عشر من آب ١٩٥١) والذي قدر له أن يلعب دورا خطيراً. وكانت الأحزاب المغربية قد تجمعت قبل ذلك في الشهر الرابع (نيسان)، وشكلّت جبهة وطنية قدمت في (الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٥٢م) مذكرة إلى السلطان كررت فيها الأماني الوطنية التي سبق أن أعلنتها في اليوم نفسه قبل ثمانية أعوام.

وازدادت حماسة العالم العربى والإسلامى لقضية المغرب. فقد قدمت الدول العربية احتجاجاً إلى هيئة الأمم المتحدة، وفرنسا، كما طالب بعضها كالأردن

بتدخل الولايات المتحدة. وقامت مظاهرات صاخبة ومعادية لفرنسا في لبنان، والباكستان. واجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في الثالث عشر من آذار، وقررت الاحتجاج على أعمال فرنسا والتهديد بإثارة القضية في هيئة الأمم المتحدة. ولكن وزارة الخارجية الفرنسية رفضت مذكرات احتجاج سعودية، وأردنية، وسورية، ومصرية.

وزاد نشاط السلطان بعد أن رأى هذا التأييد المعنوى الكبير في الداخل والخارج. فأرسل في الرابع عشر من آذار مذكرة إلى الرئيس الفرنسى أيد فيها المطالب الوطنية. وردت فرنسا رافضة المطالب الوطنية مقدمة عروضاً جديدة رفضها السلطان بدوره وأصدر بعد أسبوع بياناً رسمياً شرح فيه أوجه الخلاف.

وأثيرت قضية المغرب مرة أخرى في هيئة الأمم المحدة. فقدم العراق مذكرة إلى هيئة الأمم طالباً عرض القضية. وأيد طلب العراق ثلاث عشرة دولة عربية وإسلامية. وأقرت اللجنة التوجيهية إعطاء صفة الاستعجال للقضية. وناقشت اللجنة السياسية في أواخر عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) موضوع المغرب فرفضت مشروعاً عربياً آسيوياً. وأقرت مشروعاً مائعاً قدمته دول أمريكا اللاتينية. وقبلته فيما بعد الجمعية العمومية بأكثرية ٤٥ صوتاً.

وحدث أثناء نقاش قضية تونس ومراكش في هيئة الأمم أن اغتال الفرنسيون الزعيم العمالى التونسي «فرحات حشاد»، فأعلن حزب الاستقلال، والاتحاد النقابى المغربى الإضراب العام تضامناً مع تونس. ولكن الفرنسيين اغتنموا الفرصة للقيام بمذبحة كبيرة في الدار البيضاء قتل فيها أكثر من أربعة آلاف مواطن مغربى. واعتقل الفرنسيون زعماء الاستقلال والاتحاد النقابى، وأعلنوا حل الحزب، وعطلوا الصحف العربية. وسجنوا، وعذبوا، وشردو آلاف المواطنين. ودفعت فرنسا أكثر من ٢٧٠ من أعيان، وقواد مراكش إلى توقيع عريضة في ١٣٧٢هـ (أواخر أيار ١٩٥٣م) طالبوا فيها بخلع السلطان لمعارضته للإصلاحات، ولثقافته العصرية التي تؤذى شعور الإسلام، ولاتجاهاته المعادية فجرد من رئاسته الدينية. وعقد «الجلاوى» مؤتمراً معاديا للسلطان في الثالث من ذي الحجة ١٣٧٢هـ (١٣ آب ١٩٥٣م) نادى فيه بخلع السلطان. وفي يوم عيد الأضحى المبارك، اعتقل السلطان، وأفراد عائلته، ونقلوا بالقوة الى كورسيكا،

ثم إلى مدغشقر ونصب محمد بن عرفة سلطاناً على المغرب.

وأصبحت المعركة سافرة بين الشعب العربى في المغرب وقى الاستعمار الفرنسي. وخاضها هذه المرة جميع أفراد الشعب من مثقفين، وعمال. وعلماء من عرب وبربر من المدن والقرى والأرياف. ولم يعد بإمكان الساسة إقناع الشعب بالاكتفاء بالنضال السلمى لاسيما وأن أساليب القمع الاستعمارى قد اتجهت نحو العنف واتخاذ إجراءات تؤدى إلى الانصهار أو الإبادة. فخرج الشعب على إرادة زعمائه وقابل العنف بالعنف واستطاع المجاهدون في المرحلة الأولى القضاء على عدد كبير من المتعاونين مع فرنسا والموالين لها.

استمرت الأحوال مضطربة في المغرب بعد نفى السلطان. وعقدت القبائل الريفية مؤتمر في ١٦ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ (العشرين من كانون الثاني ١٩٥٤م) حضرة الجنرال (غارسيا) المندوب الأسباني.

واتخذ المجتمعون قرار باستنكار أعمال فرنسا، وتأييد السلطان محمد الخامس. وفي منطقة الاحتلال الفرنسي استمر استبسال الفدائيين وجرت محاولة لاغتيال محمد بن عرفة وغيره من المتعاونين مع فرنسا، كما قاطع المراكشيون البضائع الفرنسية، وكثرت الاضطرابات. وغيرت فرنسا ممثلها وأتت (بفرنسيس لاكوست) مقيما عاما جديدا ولكن ذلك لم يحسن سير الأحوال، وعادت الدول العربية والإسلامية الى عرض المشكلة على هيئة الأمم المتحدة في الوقت الذي أصر فيه حزب الاستقلال على رفض أى حل في ظل ابن عرفة.

وتحت ضغط الرأى العام الدولى والمقاومة الداخلية المغربية، تراجعت فرنسا عن موقفها فأعادت السلطان المنفى إلى عرشه بعد عامين من الصراع المرير، وقد عاد السلطان بعد أن صدر تصريح مشترك بينه وبين فرنسا في ٢١ ربيع الأول ١٣٧٥هـ (٦ تشرين الثاني ١٩٥٥م) اعترفت فيه فرنسا باستقلال مراكش وبإقامة ملكية دستورية بها. واستمرت المفاوضات بعد ذلك حتى انتهى الطرفان إلى توقيع اتفاقية ٢٠ رجب ١٣٧٥هـ (٢ آذار ١٩٥٦م). وتتضمن الغاء الحماية، والاعتراف باستقلال مراكش ووحدة الأراضى المغربية. وبعد شهر صدر بيان إسباني مغربى مماثل. وفي ١٠ شوال ١٣٧٥هـ (العشرين من أيار ١٩٥٦م) استعاد المغرب حريته السياسية بعد أن عقد اتفاقاً سياسياً مع فرنسا، ونص على التعاون في

السياسة الخارجية، والتشاور في حالة التهديد بأى صفة من الصفات. وعدم اتخاذ موقف في السياسة الخارجية يتعارض مع مصالح الطرف الآخر. كما نصت الاتفاقية السياسية على التزام المغرب بالمعاهدات والاتفاقات التي تمت في عهد الحماية. والظاهر أن المقصود بهذا هو مراعاة الاتفاقيات المعقودة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قواعدها العسكرية. وفي نهاية العام الغى النظام الدولى لطنجة، وعادت للمغرب بذلك وحدته السياسية.

اتخذت مراكش اسم المغرب رسميا للدولة، وقبلت عضواً في هيئة الأمم المتحدة عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م) ثم دخلت الجامعة العربية عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م). وقد اهتم السلطان محمد بن يوسف الخامس بإنشاء جيش وطنى قوى، وتوسيع وتعريب التعليم والقضاء، وإلغاء القواعد الأمريكية الموجودة في البلاد، وتم ذلك مابين ١٣٨٣-١٣٩١هـ (١٩٦٣-١٩٧١م)، وأخيراً تدبير القروض اللازمة للتنمية الاقتصادية مع فرنسا، وقد نجح المغرب في ذلك ولكن السلطان محمد بن يوسف عاجلته المنية ١١ رمضان ١٣٨٠هـ (٢٦ شباط ١٩٦١م) قبل أن يرى جلاء القوات الفرنسية والأمريكية عن بلاده والتي تمت في عهد خلفه ابنه الملك الحسن الثاني.

وقد مرت علاقات المغرب مع الدول العربية المجاورة بأزمتين إحداهما مع الجزائر تتعلق بالحدود في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)، والأخرى تتعلق بالاعتراف باستقلال موريتانيا. وقد سويت الأزمتان بروح الأخوة كما نشأت أزمة ثالثة بشأن الصحراء المغربية في عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، ولا زالت المشكلة قائمة بين المغرب والجزائر بشأنها بعد أن حصلت الصحراء على استقلالها وتقاسمتها المغرب وموريتانيا دون الجزائر. ولا زالت الدول العربية تحاول حل هذه الأزمة بروح الأخوة والتضامن العربى. أما الجيوب الإسبانية كمدينتى (سبتة) و (ميلله) فلا زالت تحت الحكم الاسباني الذي استمر قرابة ستة قرون. ويبدو أن المغاربة لايهتمون كثيراً باستعادتهما بعد أن شعروا بأن سكان هاتين المدينتين أكثريتهم من النصارى ولغتهم إسبانية وثقافتهم إسبانية أيضا، وهم لايمتون بصلة إلى المغرب، لأن إسبانيا قد صبغتهما بصبغة إسبانية من ناحية اللغة والدين.

وجابهت البلاد في الميدان الداخلى مشكلات عديدة. فقد بدأ الانقسام واضحا

في الـرأى بين أعضـاء الـوزارة الائتـلافية الأولى التي شكلها محمـد البكـاى (١٩٥٥/١٢/٧-١٩٥٦/١٠/٢٦) ولا سيما بين وزراء حزب الاستقلال وحزب الشـورى والاستقـلال «الاستقلال الديمقراطى» وعارض وزراء حزب الشورى والاستقلال في حل منظمة كاديما الصهيونية (أول حزيران ١٩٥٦م) وسمح وزير المواصلات للبريد المغربى بالتعامل مع دولة اليهود. وطالب وزيران من وزراء هذا الحزب شطب كلمات العروبة والإسلام من مشروع بيان الحزب الذي أعد أوائل العام. ودعت جريدة الرأى العام الناطقة بلسان ذلك الحزب إلى قيام ديمقراطية لادينية، ونـادى زعيم الحـزب عبدالقادر بن جلون بأن الحزب لاديني وطالب بمشاركة اليهود في ادارة الدولة.

واغتنم حزب الاستقلال هذه الفرصة للطعن بحزب الشورى ولا سيما بعد أن انتشرت أنباء اعتراضات محمد حسن الوزانى الأمين العام لحزب الشورى على اتجاهات حزبه اللادينية. وحمل علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال في جريدة العلم على هذا الاتجاه المعادى للعروبة والإسلام، وانتقد بشدة العلاقات البريديـة مع دولة اليهودية وأعاد البكاى تشكيل وزارته دون أن يضم وزراء من حزب الشورى، وبقيت الدعوة اللادينية قوية تحت شعار «التقدمية». وانتقد «التقدميون والقوميون» وزارة بلفريج لأنها تضم وزيرا يهوديا بينما أيدوا وزارة عبدالله إبراهيم «التقدمية» واعتبروا إقالتها من قبل الملك عملا «رجعيا» يعيد مراكش إلى اتباع سياسة دينية إسلامية. وشكل التقدميون في ١٣٧٩هـ (تشرين الثاني ١٩٥٩م) تجمعا جديدا سموه الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية برئاسة المهدى بن بركة. ونال هذا الحزب تأييد اتحاد العمل المغربى الذي يضم أكثر من نصف مليون عامل بزعامة محجوب بن صديق، كما أيده قادة جيش التحرير المغربى، وتبدو هذه الكتـل التقـدمية قوية في الـربـاط وطنجة والدار البيضاء بينما تبرز قوة حزب الاستقلال والاتحاد المغربى للعمل في المدن القديمة كفاس ومراكش التي تعتز بطابعها الإسلامي.